الأمم المتحدة

A/79/521

الجمعية العامة

Distr.: General
16 October 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 141 من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير الحالة المالية للأمم المتحدة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2024 ويستكمل المعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/78/524/Add.1).

ويركز التقرير أساساً على أربعة مؤشرات مالية ذات صلة بعمليات الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحاكم الدولية: الأنصبة المقررة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسدَّدة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسدَّدة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام.

ومن خلال الإجراء الذي قررت الجمعية العامة اتخاذه في قرارها 272/76 بزيادة صندوق رأس المال المتداول بمبلغ 100 مليون دولار، تعزّزت التدابير المتاحة للمنظمة للتخفيف من أثر الأزمات المالية على عمليات ميزانيتها العادية. إلا أنه على ضوء استمرار أزمة السيولة وتفاقمها، يتضح أنه لا يزال من الضروري معالجة حالات تأخر وعدم سداد الأنصبة من أجل إيجاد حل أكثر ديمومة لمشاكل السيولة. وفي ظل الوضع المتردّي الذي تجسّد في بلوغ المتأخرات عند نهاية العام رقما قياسيا جديدا، تعيّن بدءُ عام 2024 بتدابير صارمة للحفاظ على النقدية من أجل تجنّب التخلّف عن سداد التزامات المنظمة في أواخر آب/أغسطس. وأدت هذه التدابير الصارمة إلى تأجيل الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول حتى أيلول/سبتمبر 2024. ومن المرجّح أن تستنفد المنظمة احتياطيات السيولة في الميزانية العادية في عام 2024. وكان التوقّع الأولي هو تحصيل 94,7 في المائة من الأنصبة المقررة للميزانية العادية في

211024 181024 24-18472 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

عام 2024؛ ثم روجعت هذه النسبة في أيار/مايو لتصبح 97,5 في المائة بسبب تحصيل المتأخرات بمبالغ أكبر. ويظل هذا دون نسبة 115 في المائة اللازمة لتنفيذ الميزانية العادية بالكامل وتعويض المسحوبات من الاحتياطيات. والمبالغ التي سيتم تحصيلها في الربع الأخير من عام 2024 هي التي ستحدد توقعات الحالة، ليس فقط لعام 2024، ولكن لعام 2025 أيضا. وللقيود المفروضة على الإنفاق أثر سلبي على إدارة الميزانية وتنفيذ البرامج وتنفيذ الولايات، على الرغم من الجهود التي يبذلها مديرو البرامج للتخفيف من آثارها السلبية.

وفيما يتصل بعمليات حفظ السلام، أصدرت الجمعية العامة في قرارها 272/76 توجيهات باستخدام الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام كخيار أول للاقتراض لعمليات حفظ السلام العاملة، باعتبار ذلك آلية لتخفيف مشاكل السيولة، مع الاحتفاظ بمبلغ 40 مليون دولار لدعم البعثات الجديدة وتوسيع البعثات القائمة على النحو الذي كان مقررا أصلا للصندوق. ومددت الجمعية العامة أيضا الاقتراض المتبادل فيما بين البعثات العاملة لمدة خمس سنوات إضافية. ومع ذلك، فخلال الفترة 2024/2023 وصل الرصيد النقدي الكلي لجميع عمليات حفظ السلام العاملة مرة أخرى إلى واحد من أدنى مستوياته في السنوات الأخيرة وصار غير كاف لتسوية المستحقات الفصلية عن المعدات المملوكة للوحدات الواجبة الدفع في حزيران/يونيه 2024.

وظل الوضع الشهري للأرصدة النقدية الإجمالية للمحاكم الدولية إيجابيا على مدى السنوات الثلاث الماضية. ولاحظت الجمعية العامة في قرارها 272/76 إمكانية استخدام فائض الأموال في حسابات المحكمتين الدوليتين المغلقتين كملاذ أخير لسد نقص السيولة المؤقت في الميزانية العادية، في ظل الامتثال التام للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ومن المرجح أن يكون هذا الفائض النقدي شريان حياة لعمليات الميزانية العادية في ربع عام 2024 وربما في المستقبل أيضا.

وتتوقف الصحة المالية للمنظمة على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي أوقاتها. ويتوقف التنفيذ الكامل والكفؤ لبرنامج العمل على الدعم المالي الذي تقدمه الدول الأعضاء من خلال إقرار مستويات واقعية للميزانية ودفع الأنصبة المقررة في أوانها لضمان حالة مالية مستقرة ويمكن التنبؤ بها وتنفيذ الميزانية طوال السنة. كما أن قيام الدول الأعضاء بالإبلاغ عن توقيت مدفوعاتها أو تعهدها بالقيام بذلك أمر بالغ الأهمية أيضا لتحسين إمكانية التنبؤ بالمدفوعات، وبالتالي الإدارة المالية الفعالة للمنظمة. والأمانة العامة ملتزمة باستخدام الموارد التي يُعهد بها إليها بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، وبتقديم المعلومات إلى الدول الأعضاء بأقصى قدر من الشفافية. وستتوقف الحصيلة النهائية لعام 2024 على ما إذا كانت الدول الأعضاء التي لم تدفع بعد أنصبتها المقررة بالكامل ستفي بالتزاماتها تجاه المنظمة في الوقت المناسب.

أولا - مقدمة

1 - يتضمن هذا التقرير استكمالا للمعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة التي قدَّمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في تقريره السابق (A/78/524/Add.1) واستعراضا للمؤشرات المالية حتى 30 أيلول/سبتمبر 2024، وهو آخر أجل لتقديم هذه المعلومات، مع مقارنتها بالحالة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023.

2 - وفي هذا التقرير، يُنظر في الحالة المالية للأمم المتحدة استناداً إلى أربعة مؤشرات رئيسية تُستخدم لقياس الصحة المالية المنظمة، وهي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسدَّدة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسدَّدة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام.

ثانيا - استعراض الحالة المالية حتى 30 أيلول/سبتمبر 2024

3 - واصل الأمين العام بهمة ونشاط تواصله مع الدول الأعضاء بشأن حالة السيولة في المنظمة. وكان ما قررته الجمعية العامة في قرارها 272/76 خطوة مهمة في تلبية نداءات الأمين العام إلى إجراء بعض التعديلات الهيكلية لمعالجة المشاكل النظمية التي تؤثر على الحالة المالية للأمم المتحدة. وفي حين أن هذه التعديلات الهيكلية كانت مفيدة، فإنه من الواضح أنها ليست كافية وأن الاستقرار المالي العام يعتمد على قيام الدول الأعضاء بسداد المدفوعات في أوقاتها وعلى نحو يمكن التنبؤ به. وسيقدم الأمين العام معلومات مستكملة عن الحالة المالية خلال الجزء المستأنف الأول من الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، مع توصيات إضافية للمساعدة في تحسين الحالة المالية للمنظمة. ويتضمن هذا التقرير تحديثا للمعلومات عن الحالة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2024.

ألف - الميزانية العادية

4 - إن إمكانية التنبؤ بتوقيت ومقدار الأنصبة المحصَّلة من الدول الأعضاء أمر بالغ الأهمية لإدارة التدفقات النقدية الخارجة من المنظمة وتخطيط الإنفاق. وبما أن المبالغ المحصلة شهريا للميزانية العادية لا تزال تشهد تقلبات كبيرة كل عام، فإن ذلك يزيد من صعوبة تخصيص الأموال بما يلزم من الثقة لتنفيذ الميزانية بكفاءة أو بفعالية. فهذه الحالة المالية الصعبة، إضافة إلى تحصيل مبالغ كبيرة من الاشتراكات في نهاية السنة التقويمية، تستلزم إدارة دقيقة للسيولة، وذلك بمواءمة النفقات مع التدفقات النقدية الواردة طوال العام لضمان عدم اختلال العمليات. وهذا يمنع الأمانة العامة من أن تنفذ على وجه التمام خطط التوظيف والأنشطة على النحو المقرر، الأمر الذي يعرقل تنفيذ البرامج وأداء الولايات.

5 - وفي بداية عام 2024، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة 859 مليون دولار، وهو مبلغ يزيد بمقدار 529 مليون دولار عما كان عليه الحال في بداية عام 2023. وحُدّدت الأنصبة المقررة الواجب دفعها عند مستوى 220 3 مليون دولار في عام 2024، وهو مبلغ يزيد بمقدار 231 مليون دولار عما كان عليه الحال في عام 2023. وقد وجّه الأمين العام رسائل إلى الدول الأعضاء في كانون الثاني/يناير 2024، أبلغها فيها أن المنظمة بدأت عام 2024 بمبلغ نقدي لم يتجاوز حوالي 60 مليون دولار، مما يجعلها أكثر عُرضة للتأثر بالتغيرات السلبية في أنماط السداد. وبالإضافة إلى ذلك، اضطرت المنظمة إلى إعادة مبلغ

114 مليون دولار كأرصدة دائنة إلى الدول الأعضاء كجزء من الأنصبة المقررة لعام 2024، ويعني ذلك أن المبالغ التي ستحصِّلها المنظمة ستكون أقل من الميزانية المعتمدة لعام 2024، حتى لو سددت جميع الدول الأعضاء أنصبتها بالكامل في عام 2024. ولذلك فإن ما جرى من استنفاد لاحتياطيات الميزانية العادية من السيولة في نهاية عام 2023 قد استلزم فرض تدابير أكثر صرامة للحفاظ على النقدية لعام 2024 منذ بداية العام، وذلك من أجل خفض النفقات وإبطائها ريثما تكون قد تكوّنت صورة أوضح للأنصبة المحصّلة. وفي ظل عدم وجود أي تدابير للحفاظ على النقدية، توقعت الأمانة العامة أن تكون المنظمة قد استنفدت كل ما لديها من نقدية، بما في ذلك احتياطيات السيولة، بحلول آب/أغسطس 2024. ولذلك طُلب إلى كل كيان من كيانات الأمانة العامة أن يخطط وينفذ برنامج عمله ضمن حد أقصى مخفَّض لكي يتسنى توزيع النقدية المتاحة لتمكين مواصلة العمليات دون انقطاع ضمن الحد الأقصى المخفَّض الناجم عن نقصان التدفقات النقدية.

6 - وفاقت الأنصبة المحصّلة ما كان متوقعاً تحصيله في الربع الأول من عام 2024 بمقدار 134 مليون دولار، وفاقت ما كان متوقعاً تحصيله بحلول نهاية الربع الثاني بمقدار 178 مليون دولار. وظلت معدلات السداد أعلى من تقديرات الأنصبة المحصّلة بواقع 58 مليون دولار في نهاية الربع الثالث. ولم يكن هناك بد من اقتراض مبلغ صندوق رأس المال المتداول بأكمله في أيلول/سبتمبر، ذلك أن تحصيلات الأنصبة لهذا الشهر لم تتحقق، ومن المرجح أن تحتاج الأمانة العامة إلى اقتراض مبلغ الحساب الخاص بأكمله في تشرين الأول/أكتوبر، فلا يتبقى سوى 130 مليون دولار من الفائض النقدي المتأتي من حسابات المحكمتين الدوليتين المغلقتين كاحتياطي أخير للسيولة. وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2024، بلغت الأنصبة المحصَّلة ما مجموعه 2,58 بليون دولار، وهو ما يزيد بمقدار 605 ملايين دولار عن المبلغ الذي كان قد تم تحصيله حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023. ومثّلت المبالغ المحصّلة بحلول نهاية أيلول/سبتمبر 2024 نسبة 78,1 في المائة من الأنصبة المقررة لذلك العام، مقارنة بنسبة 64,0 في المائة لعام 2023. وبلغت الأنصبة غير المسدّدة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2024 ما مقداره 1,50 بليون دولار، وهو ما يزيد بمبلغ 155 مليون دولار عمّا كانت عليه الحال في 30 أيلول/سبتمبر 2023.

7 - وستعتمد الحصيلة النهائية لهذا العام اعتمادا كبيرا على حجم وتوقيت المبالغ المحصَّلة في الربع الأخير. وسيحدِّد مقدار المبالغ المحصلة ما إذا كانت متأخرات نهاية العام ستكون أعلى أو أقل من العام السابق، بينما سيحدِّد توقيت التحصيل ما إذا كان الحد الأقصى للعجز النقدي للعام سيصل إلى مستوى قياسي جديد بعد عام 2023. وسيكون من المهم أيضا أن تكون المبالغ المحصلة في تشرين الثاني/نوفمبر أكثر من تلك المحصلة في كانون الأول/ديسمبر، على غرار عامي 2019 و 2021، حيث إن نمط التحصيل في وقت مبكر يقلل من عدم اليقين بالنسبة للإنفاق في الربع الأخير. كما أن ذلك يمكن المنظمة من إنفاق الأموال بشكل أكمل، بما يتماشى مع الميزانية، مقارنة بما ستكون عليه الحال إذا وردت الأموال في الشهر الأخير فقط، كما حدث في كانون الأول/ديسمبر 2022، عندما ورد مبلغ مثل 636 مليون دولار، أو إذا حدث الأسوأ من ذلك، ألا وهو ورودها في الأسابيع أو الأيام الأخيرة من العام كما حدث في عام 2020، عندما تم تحصيل أكثر من 300 مليون دولار في آخر 10 أيام من السنة.

8 - وكانت التدابير الصارمة لحفظ النقدية فعالة خلال السنوات القليلة الماضية في زيادة السيولة لضمان استمرارية الأعمال والحد من مخاطر الاختلالات عن طريق استنفاد جميع احتياطيات السيولة. وخلال تلك السنوات، كان العجز النقدي في الميزانية العادية يحدث في تاريخ أكثر تأخّرا من سنة إلى سنة

بسبب هذه التدابير. فقد حدثت عملية الاقتراض الأولى في أيار/مايو في عام 2018 وبعد ذلك في تموز/يوليه 2019 ثم في أيلول/سبتمبر 2020 وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وفي عام 2022، اقترضت المنظمة من صندوق رأس المال المتداول في أيلول/سبتمبر، لكنها في عام 2023 اقترضت من الصندوق في وقت أبكر من ذلك، هو شهر آب/أغسطس، وفي عام 2024 اقترضت من الصندوق في أيلول/سبتمبر. وفي حين أن الحد الأقصى للاقتراض كان في تناقص منذ عام 2019، ففي عام 2023 تم استنفاد جميع احتياطيات السيولة على الرغم من الزيادة في حجم الصندوق، ومن المحتمل أن يحدث الشيء نفسه في عام 2024. وربما تكون القيود التي فُرضت على الإنفاق في السنوات القليلة الماضية قد أدت إلى تفادي حدوث أزمة نقدية واختلالٍ في العمليات؛ بيد أنها كان لها تأثير سلبي على تنفيذ الميزانية والوفاء بالولايات. وتم تأجيل أو إلغاء عدة أنشطة ونواتج. وفي عام 2021، وعلى الرغم من تخفيف القيود المفروضة على التوظيف والإنفاق في أيار/مايو، شهدت المنظمة أدنى معدل لتنفيذ الميزانية منذ عام 2010. وفي عام 2022، لم تستدع الظروف فرض قيود على الإنفاق، وكان معدل التنفيذ حوالي 99,3 في المائة. وفي عام 2023، فُرضت قيود مؤقتة على التوظيف في منتصف تموز/يوليه، كما أُجري تقليص جزئي للإنفاق غير المتعلق بالوظائف في أواخر أيلول/سبتمبر. ولسوء الحظ، لم تتحقّق تحصيلات الأنصبة، وتم على الفور فرض قيود في كانون الثاني/يناير 2024. ومن الواضح أن هذه القيود سيكون لها أثر ضار على تنفيذ البرامج والولايات، رغم أن مديري البرامج يسعون جاهدين للتخفيف من أثرها، لا سيما على عمل الهيئات الحكومية الدولية. وكان قرار الدول الأعضاء في عام 2023 رفع رصيد صندوق رأس المال المتداول، على أساس استثنائي، بمقدار 100 مليون دولار، قرارا مناسب التوقيت ومفيدا، ولكن الحالة الراهنة تبيّن أن ذلك الإجراء لا يعالج بصورة كلّية حالات تأخر الدول الأعضاء في سداد الأنصبة أو مشكلة عدم القدرة على التنبؤ بالمبالغ المسدّدة من الدول الأعضاء.

9 - وفي 30 أيلول/سبتمبر 2024، كانت 141 دولة من الدول الأعضاء قد سدَّدت أنصبتها في الميزانية العادية بالكامل، أي بزيادة أربع دول عن العدد المسجل في 30 أيلول/سبتمبر 2023. ويودُّ الأمين العام أن يتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها المتعلقة بالميزانية العادية بالكامل، ويحثُّ الدول الأعضاء الأخرى أن تحذو حذوها. وستتوقف الحصيلة النهائية لعام 2024 على الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء التي لم تسدد أنصبتها في الميزانية العادية، أو لم تُسدِّدها بالكامل. وإجمالا، سدّدت أنصبتها بالكامل 142 دولة عضوا في عام 2023 و 146 دولة في عام 2022.

باء - عمليات حفظ السلام

10 - لعمليات حفظ السلام فترة مالية مختلفة، تمتد من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه وليس على أساس السنة التقويمية، وتُحدَّد الأنصبة المقررة لكل عملية بشكل منفصل للفترة التي وافق فيها مجلس الأمن على الولاية. ووفقا للبند 3-5 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، فإن الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام تكون مستحقة وواجبة الدفع بالكامل في غضون 30 يوماً من تلقي رسائل الإشعار المتعلقة بالأنصبة المقررة. وارتأت الجمعية العامة في قرارها 307/73 بعد النظر في مقترحات الأمين العام بشأن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (انظر A/73/809)، أن يُصدر الأمين العام رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام لكامل فترة الميزانية، بما في ذلك الميزانية التقديرية للفترة التي لم يوافق لها مجلس الأمن بعد على الولاية، على أن يُعتبر هذا المبلغ واجب السداد في غضون 30 يوما من التاريخ الفعلي لتمديد الولاية.

11 - وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2024، بلغت الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام نحو 2,5 بليون دولار للفترة المالية 2025/2024 وبلغ مجموع الأنصبة الواردة نحو 2,7 بليون دولار، بما يشمل مبالغ مستحقة عن سنوات مالية سابقة. ويُعزى انخفاض مستوى الأنصبة المقررة الصادرة للفترة إلى: (أ) عمليات ذات ولايات فعلية لا يمكن إصدار أنصبة مقررة لها بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 بسبب عدم وجود جدول للأنصبة المقررة لعام 2025؛ (ب) أنصبة مقررة لا يمكن إصدارها بالكامل للعمليات التي تنتظر تمديد ولايتها من قبل مجلس الأمن. كما أنه في 30 أيلول/سبتمبر 2024، كان المبلغ غير المسدَّد لعمليات حفظ السلام يساوي حوالي 1,8 بليون دولار.

12 - ويبيّن استعراض الأنصبة المقررة غير المسدَّدة لعمليات حفظ السلام حسب كل عملية أن المبلغ غير المسدّد حتى 30 أيلول/سبتمبر 2024 والبالغ قدره 1,8 بليون دولار يتألف من حوالي 1,3 بليون دولار مستحقة عن بعثات عاملة و 487 مليون دولار مستحقة عن بعثات منتهية. وبالنسبة للبعثات العاملة، يتصل مبلغ قدره 835 بليون دولار بالأنصبة المقررة للفترة المالية 2025/2024، بينما يتصل مبلغ قدره حوالي 510 ملايين دولار بالأنصبة المقررة الواجبة الدفع في الفترة المالية 2024/2023 أو قبلها.

13 - وفي تموز/يوليه 2024، وجّه الأمين العام رسالة إلى الدول الأعضاء مرة أخرى لموافاتها بمعلومات مستكملة عن الحالة المالية للمنظمة. وأشار إلى أنه في حزيران/يونيه 2023 وحزيران/يونيه 2024، وصل الرصيد النقدي الكلي إلى أدنى مستوياته على الإطلاق، مما يعرّض العمليات للخطر. ووصلت نسبة متأخرات نهاية العام إلى 25,8 في المائة في حزيران/يونيه 2024، وهي كانت ستصل إلى زهاء 33 لو لم يتم تحصيل نسبة 7,1 في المائة في آخر يومي عمل من فترة الميزانية. وقد أجبر انخفاض النقدية المنظمة على تأخير سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة نظير المعدات المملوكة للوحدات لتجنب اختلال العمل في عمليات حفظ السلام، مما أوجد مستحقات قدرها 171 مليون دولار في نهاية حزيران/يونيه 2024. وأبلغ الأمين العام الدول الأعضاء أيضا بأنه، للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، تم الإيعاز لعمليات حفظ السلام بأن ترصد نقديتها بوتيرة يومية وأن تعدّل أنماط إنفاقها تبعاً لتوافر النقدية. وبالنسبة لمعظم عمليات حفظ السلام، سيشكل ذلك عبئاً إضافياً على معظم عمليات حفظ السلام بينما هي تسعى إلى تنفيذ ولاياتها في ظل ظروف صعبة. وكرّر نداءه من أجل إيجاد حل دائم، ومن أجل قيام الدول الأعضاء بسداد أنصبتها في أبكر وقت ممكن.

14 - ويودُّ الأمين العام أن يشيد بالدول الأعضاء الـ 59 التي سدَّدت جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام بالكامل حتى 30 أيلول/سبتمبر 2024. وهذا العدد يزيد بـ 18 عما كان عليه الحال في 30 أيلول/سبتمبر 2023.

15 - وقد وصل المبلغ المقرر في تموز/يوليه 2024 للفترة "التي لم تصدر لها ولاية"[1] لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى ما قدره 634 مليون دولار. وعقب تحديد الأنصبة المقررة، سدَّدت دول أعضاء طوعا مدفوعات مبكرة للفترات التي لم تصدر لها ولاية بلغت 17,4 مليون دولار في تموز/يوليه، و 115,8 مليون دولار في آب/أغسطس، و 26,4 مليون دولار في أيلول/سبتمبر 2024. وإلى جانب ما قررته الجمعية العامة في قرارها 307/73 برفع القيود المفروضة على الاقتراض المتبادل للنقدية بالنسبة

(1) يشير هذا إلى الفترة التي أذن فيها قرار الجمعية العامة 307/73 للأمين العام بإصدار رسائل إشعار بالأنصبة المقررة عن الفترة التي لم يمدد فيها مجلس الأمن بعد ولاية البعثة.

إلى البعثات العاملة، فإن تحديد وتحصيل الأنصبة المقررة للفترات التي لم تصدر لها ولاية خلّف أثرا إيجابيا على السيولة العامة لعمليات حفظ السلام، وهو الأمر الذي ساعد على سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

16 - ودفع 29 من الدول الأعضاء كامل أنصبتها عن فترة الأنصبة المقررة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، ويشمل ذلك الفترة التي لم تصدر لها ولاية. ويود الأمين العام أن يشكر هذه الدول الأعضاء على مدفوعاتها الإضافية لجميع عمليات حفظ السلام.

17 - وبلغ مجموع النقدية المتاحة لعمليات حفظ السلام في 30 أيلول/سبتمبر 2024 نحو 2,3 بليون دولار في حسابات البعثات العاملة والبعثات المنتهية والصندوق الاحتياطي لحفظ السلام. ويقصر النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة استخدام الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام على العمليات الجديدة وتوسيع العمليات القائمة. وأصدرت الجمعية العامة في قرارها 272/76 توجيهات باستخدام الصندوق كخيار أول للاقتراض لعمليات حفظ السلام العاملة، باعتبار ذلك آلية لتخفيف مشاكل السيولة في عمليات حفظ السلام، مع الاحتفاظ بمبلغ 40 مليون دولار لدعم البعثات الجديدة وتوسيع البعثات القائمة على النحو المقرر أصلا للصندوق. واستناداً إلى القرار 307/73، كما جرى تمديده بموجب القرار 272/76، تحدد النقدية لكل بعثة في حساب منفصل وفقا لتوجيهات الجمعية العامة، ويُستخدم الاقتراض فيما بين البعثات عند الحاجة. ووافقت الجمعية العامة أيضا على أن تتم إدارة الأرصدة النقدية لجميع عمليات حفظ السلام العاملة كصندوق مشترك، وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يضمن عدم تأثُّر تنفيذ البعثة المقرضة للولاية سلبا.

18 - وفيما يتعلق بالمدفوعات المستحقة للدول الأعضاء، لم تكن هناك أي مبالغ مستحقة لعمليات حفظ السلام العاملة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2024. ومثّل هذا تحسنا ملحوظا عما كان عليه الوضع في 30 حزيران/يونيه 2024، حين تعذّر تسوية 171 مليون دولار من المطالبات المتصلة بالمعدات المملوكة للوحدات في عمليات حفظ السلام العاملة بسبب نقص النقدية، حيث وصل الرصيد النقدي الإجمالي للعمليات العاملة إلى أدنى مستوى له منذ سنوات عديدة. وستسوى المبالغ المتبقية البالغ قدرها 30 مليون دولار كمدفوعات غير مسددة للدول الأعضاء عن البعثات المنتهية، وفقا لقرار الجمعية العامة 280/76، عند ورود تعليمات من الدول الأعضاء المعنية.

19 - ويظل الأمين العام ملتزما بالوفاء بالالتزامات المستحقة للدول الأعضاء المساهِمة بقوات ومعدات بأسرع ما يمكن على ضوء ما تسمح به حالة النقدية. وفي هذا الصدد، ستواصل الأمانة العامة رصد التدفقات النقدية لعمليات حفظ السلام عن كثب، وسداد أقصى قدر من المدفوعات استنادا إلى النقدية والبيانات المتاحة لديها. غير أن قيام المنظمة بذلك يتوقف على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي موعدها، كما يتوقف على الإسراع بوضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم مع المساهمين بالمعدات المملوكة للوحدات.

جيم - المحاكم الدولية

20 - في 30 أيلول/سبتمبر 2024، كانت الأنصبة المقررة غير المسدَّدة للمحاكم الدولية تبلغ 55 مليون دولار، وهو مبلغ يقل بمقدار 5 ملايين دولار عما كان عليه الحال في السنة السابقة. ويتألف هذا المبلغ من 5 ملايين دولار مستحقة الدفع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، و 21 مليون دولار مستحقة الدفع للمحكمة

الدولية ليوغوسلافيا السابقة، و 29 مليون دولار مستحقة الدفع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

21 - وفي 30 أيلول/سبتمبر 2024، كانت 116 دولة من الدول الأعضاء قد سددت كامل أنصبتها المقررة لجميع عمليات المحاكم، وهو ما يزيد بخمس دول عن العدد المسجل في 30 أيلول/سبتمبر 2023. ويود الأمين العام أن يشيد بتلك الدول الأعضاء الـ 116 لما تقدمه من دعم مالي للمحاكم الدولية ويحث الدول الأعضاء الأخرى على سداد أنصبتها في أقرب وقت ممكن.

22 - وقد كان الوضع الشهري للأرصدة النقدية الإجمالية للمحاكم إيجابيا على مدى السنوات الثلاث الماضية. وستتوقف الحصيلة النهائية لعام 2024 على مدى استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية خلال الأشهر المتبقية من العام. ولاحظت الجمعية العامة في قرارها 272/76 إمكانية استخدام الفائض النقدي في حسابات المحكمتين الدوليتين المغلقتين كملاذ أخير لسد النقص المؤقت في السيولة في الميزانية العادية. وقد يكون هذا شريان حياة لعمليات الميزانية العادية في عام 2024 وفي المستقبل.

ثالثا - الاستنتاجات

23 - يود الأمين العام أن يشيد إشادة خاصة بالدول الأعضاء الـ 58 التي سددت بالكامل جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد وقت إعداد التقرير، وهي: أرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتايلند، وتشاد، وتشيكيا، وتوفالو، وتونغا، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، وساموا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وغابون، وغامبيا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكيريباس، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموزامبيق، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا (مملكة -)، واليابان.

24 - وما زالت الصحة المالية للمنظمة متوقفة على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي أوقاتها. ويتوقف التنفيذ الكامل والكفؤ لبرنامج عملها على الدعم المالي الذي تقدمه الدول الأعضاء من خلال إقرار مستويات واقعية للميزانية ودفع الأنصبة المقررة في أوانها لضمان تدفقات نقدية مستقرة ويمكن التنبؤ بها طوال السنة. ولاحظت الجمعية العامة إمكانية استخدام الفائض النقدي في حسابات المحكمتين الدوليتين المغلقتين كملاذ أخير لسد النقص المؤقت في السيولة في عمليات الميزانية العادية. ووافقت الجمعية أيضا على مواصلة استخدام تجميع النقدية للبعثات العاملة لمدة خمس سنوات إضافية، فضلا عن استخدام جزء من الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام لإدارة السيولة لعمليات حفظ السلام.

25 - وعلى الرغم من هذه التدابير، أصبح فرض القيود على الإنفاق ضروريا لعمليات الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام، ولم يتسنّ تسوية المدفوعات المتعلقة بالمطالبات المتصلة بالمعدات المملوكة للوحدات بالكامل في حزيران/يونيه 2023 و حزيران/يونيه 2024. وتؤدي قيود السيولة هذه إلى تحويل تركيز المنظمة من تنفيذ البرامج إلى إدارة السيولة. وستواصل الأمانة العامة رصد التدفقات النقدية بعناية والتواصل مع الدول الأعضاء للتخفيف من حدة المخاطر المحتملة المحدقة بالعمليات بسبب نقص النقدية.

26 - ويود الأمين العام أيضا أن يشدد على أهمية قيام الدول الأعضاء بالإبلاغ عن توقيتات مدفوعاتها أو تقديم تعهدات بخصوص هذه التوقيتات، لما لذلك من أهمية بالغة للإدارة المالية الفعالة للمنظمة. والأمانة العامة ملتزمة باستخدام الموارد المعهود بها إليها بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، وبتقديم المعلومات للدول الأعضاء بأقصى قدر من الشفافية، وستواصل الرصد الدقيق للتدفقات النقدية من أجل التخفيف من حدة مخاطر الاختلالات الناجمة عن التحولات في أنماط السداد لدى الدول الأعضاء. بيد أن الإدارة المالية السليمة، والتنفيذ الفعال للميزانية، والتنفيذ الفعال للولايات، كلها أمور تتوقف على حالة السيولة.